

## اختلاف الحديث

من سلف المسلمين أمر أحدا من نسائه بإتيان جمعة ولا جماعة من ليل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمروهن به وأذنوا لهن إليه بل قد روي واه أعلم عن النبي أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي تقول إن كان ليكون علي صوم من رمضان فما أستطيع أن أصوم حتى يأتي شعبان وروي إذا استأذنت أحدكم امرأته لتشهد العشاء فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بأن لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لوليهما حبسها كان هذا اختيارا لا فرضا على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحدا من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الإذن لامرأته إلى جمعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لأنه لا يفوتها في عمرها فقلت ففي أن لم يختلف المفتون إن كان كما قلت دليل على أن لا يجهلو معنى حديث رسول الله إذا كان معنى حديث رسول الله محتتملا ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزوج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لأنه إذا جاز له أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد كلها فأباح له خلاف الحديث فإذا قلت لا يمنعها الفريضة من الحج فلم أخالف الحديث بل هو ظاهر الحديث لا تمنعوا إماء الله مساجد كلها وفيه واه أعلم دلالة على أن لهم منعهن بعضها قال وأجبر زوج امرأة ووليهما من كان على أن يدعها والفريضة من الحج وال عمرة في سفر ولا أجبره على ما تطوعت به منهما فإذا أذن لها إلى الحج فلم يمنعها مساجد لأنه قد أذن لها في الفرض إلى مسجد الله الحرام قال وقد روى حديث أن يترك النساء إلى العيددين فإن كان ثابتنا قلنا به .  
( باب غسل الجمعة ) .  
حدثنا الربيع قال .  
قال الشافعي .

قال الله جل ثناؤه ( إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المراقب وامسحوا براء وسكم وأرجلكم ) الآية قال فدللت السنة على أن الوضوء من الحديث وقال الله جل ثناؤه ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا ) قال فكان الوضوء عاما في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجناية دليلا والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فنوجبه بالسنة

بطاعة ١٠ في الأخذ بها ودللت على وجوب الغسل من الجناية ولم أعلم دليلاً بینا على أن يجب غسل غير الجناة الوجوب الذي لا يجزئ غيره قال وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهب ذاهب إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاءكم إلى الجمعة فليغسل أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتمل .  
قال الشافعي .

فاحتمل واجب لا يجزئ غيره وواجب في الأخلاق وواجب في الاختيار وفي النطافة ونفي تغير الريح عند اجتماع الناس كما يقول الرجل للرجل وجب حركتك على إذ رأيتك موضعًا لحاجتك وما أشبه هذا فكان هذا أولى معنييه لموافقة ظاهر القرآن في عموم الموضوع من الأحداث وخصوص الغسل من الجناة والدلالة عن رسول الله في غسل يوم الجمعة أيضاً فإن قال قائل فاذكر الدلالة قلت أخبرنا مالك عن